ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Internal Conditions in Romania (1859-1914)

Farouk Faiq Hussein Shomal

Saddam Khalifa Obaid

* *Corresponding author: E-mail* :
ff230790ped@st.tu.edu.iq
٠٧٧٢٢٤١٤٩٠٩

***Keywords*:**
Romania
Cusa
Carol
the Emirates
reforms

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Romania emerged as a national entity in 1859 AD, following the unification of the principalities of Moldavia and Wallachia (the Old Kingdom). From that point onwards, the foremost objective of politicians and the cultural and national elite was to attain state independence and to create a national state that encompassed all Romanians. Prince Alexandru Ioan has taken the reins of authority in the United Emirates. Cuza, elected in January 1859 AD, undertook significant reforms during his tenure, focusing on political, economic, and social advancements. He prioritized the enhancement of the road infrastructure, the establishment of free compulsory primary education, and the founding of universities in Bucharest. Cuza's reforms, while intended to modernize the state, inadvertently incited widespread public discontent stemming from the regime's economic mismanagement. The political elite in opposition characterized these reforms as dictatorial, ultimately leading to the regime's overthrow in 1866 AD by a coalition of liberals and conservatives. In the era of Prince Carol I, there was a concerted effort to modernize both the economic and political frameworks. The initial action taken at the onset of his rule was the issuance of a new constitution in 1866 AD, which effectively structured the political landscape of the nation. The monarch demonstrated a keen interest in the advancement of education and culture, and the era of Carol I's reign marked a significant period of progress. An examination of Romania's economic, social, administrative, political, and cultural dimensions. Throughout his reign, Romania achieved independence in 1877 AD, established a constitutional monarchy, and set the groundwork for the formation of the modern Romanian state in 1881 AD.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.7.2025.27

الاوضاع الداخلية في رومانيا(١٨٥٩-١٩١٤)

فاروق فائق حسين شومل/ قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة تكريت

صدام خليفة عبيد / قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة تكريت

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الخلاصة:

ظهرت رومانيا إلى الوجود كدولة وطنية في عام ١٨٥٩م، من خلال توحيد إمارتي مولدافيا وولاشيا (المملكة القديمة) منذ تلك اللحظة أصبح الهدف الأساس للسياسيين والنخب الثقافية والوطنية تحقيق استقلال الدولة، وإقامة الدولة الوطنية التي تضم جميع الرومانيين، تولى الحكم في الأمارات المتحدة الأمير إلكسندرو آيوان كوزا الذي جاء عن طريق الانتخاب في كانون الثاني عام ١٨٥٩م، وخلال مدة حكم كوزا عمل على تنفيذ برنامج إصلاحي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعمل على تحسين نظام الطرق، وإنشاء التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، وتأسيس الجامعات في ياش وبوخارست، إلا أن اصلاحات كوزا أثارت تصاعد الغضب الشعبي بسبب سوء الإدارة الاقتصادية للنظام إذ وصفت تلك الاصلاحات بالدكتاتورية من النخبة السياسية في المعارضة لذلك تمت الاطاحة به في عام ١٨٦٦م من الليبراليين والمحافظين.

وخلال مدة حكم الأمير كارول الاول سعى إلى تحديث الهياكل الاقتصادية والسياسية و أول عمل قام به في بداية حكمه هو اصدار دستور جديد للبلاد عام ١٨٦٦م، والذي نظم الحياة السياسية، وأبدى الملك اهتمامًا بتنمية التعليم والثقافة، وكانت سنوات حكم كارول الأول بمثابة مرحلة من التقدم الكبير لرومانيا على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية. وفي عهده حصلت رومانيا على استقلالها عام ١٨٧٧م، وأصبحت ملكية دستورية ووضعت الأسس لتوطيد الدولة الرومانية الحديثة وذلك في عام ١٨٨١م.

الكلمات المفتاحية: (رومانيا، كوزا، كارول، الأمارتين، الإصلاحات، الحكومة)

المقدمة

رومانيا هي أحدى دول البلقان تقع رومانيا في منطقة انتقالية بين أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية في شمالي شبه جزيرة البلقان، كانت تحت السيطرة العثمانية لمدة من الزمن، وحصلت على استقلالها في عام ١٨٢٩م، ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي كانت الوحدة السياسية للشعب الروماني هي الهدف الأساس لتوحيد الأمارات الرومانية، ومن عام ١٨٥٩م إلى عام ١٨٧٧م حدثت تطورت مهمة في تاريخ رومانيا أدت إلى أتحاد الإمارتين(مولدوفا ووالاشيا) تحت حكم الأمير الكسندرو آيوان كوزا وذلك في عام ١٨٥٩م، وفي عام ١٨٦٢م اتحدت الإمارتان رسميًا تحت اسم رومانيا وكانت عاصمتها بوخارست، وخلال مدة حكم الأمير كوزا حصلت اصلاحات عدة على المستويات كافة وشهدت رومانيا تطورات مهمة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وفي ظل تحالف الأحزاب السياسية الرومانية المتمثلة بالمحافظين والليبراليين تمت الإطاحة بالأمير كوزا في عام١٨٦٦م، وأجبر على التنازل عن عرش الأمارتين وتم اختيار الأمير الألماني الذي عرف باسم(الامير كارول) أميرًا لرومانيا، وحصلت رومانيا على استقلالها في عام١٨٧٧م، ثم توج الأمير كارول الأول ملكًا لرومانيا في عام ١٨٨١م، وشهد حكم الملك كارول تقدما نوعيا في السياسة من خلال تناوب الأحزاب السياسية في تولي تشكيل الحكومة مما اسهم ذلك في الاستقرار السياسي لرومانيا، فضلاً عن التطورات الاقتصادية إذ شهدت رومانيا تقدما وازدهارا اقتصاديا في الزراعة والصناعة ووسائل النقل والمواصلات.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة مطالب مع خاتمة استنتاجية، ركز المطلب الاول في البحث على دراسة موقع رومانيا الجغرافي ومناخها وأهميتها فضلاً عن الفئات السكانية في رومانيا، أما المطلب الثاني فقد بحث في التطورات السياسية التي شهدتها رومانيا بدءاً من اتحاد الامارات الرومانية عام ١٨٥٩م، والتطورات التي حدثت في عهد الأمير كوزا والبرنامج الاصلاحي الذي اتبعه في تطوير رومانيا على المستويات كافة، فضلاً عن الاحداث و التطورات السياسية التي حصلت في عهد الأمير كارول وما شهدته رومانيا من استقرار سياسي بين الاحزاب بمجيء الامير كارول للحكم، أما المطلب الثالث فتناول دراسة التطورات الاقتصادية التي شهدتها رومانيا والتي بدأت مع تولي الامير كوزا للحكم من خلال تنفيذ اصلاحات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية، كما شهد حكم الملك كارول طفرة نوعية على المستوى الاقتصادي، إذ حدث تقدم في الصناعة والتجارة فضلاً عن تطوير طرق النقل والمواصلات والتقدم العمراني، أما المطلب الرابع والأخير بحث في التطورات الاجتماعية التي حدث في رومانيا خلال تلك المدة إذ تم التطرق إلى الاهتمام بتطوير التعليم من خلال بناء المدارس والجامعات، فضلاً عن اهتمام الحكومات الرومانية بالمجال الثقافي من خلال انشاء الجمعيات العلمية والادبية، كذلك تم البحث في محاولة الحكومة الرومانية تحسين المستوى المعيشي للسكان الرومانيين.

الاوضاع الداخلية في رومانيا(١٨٥٩-١٩١٤)

أولاً- الموقع الجغرافي :

تقع رومانيا في الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا وفي الركن الشمالي الشرقي من شبه جزيرة البلقان على نهر الدانوب السفلي بمحاذاة البحر الأسود، وتمثل بذلك منطقة الانتقال بين أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية، يحدها من الشمال الشرقي روسيا ومن الغرب هنغاريا ويحدها من الغرب والجنوب الغربي يوغسلافيا ومن الجنوب بلغاريا، وعلى الرغم من أن وديان الأنهار والسهل الساحلي ودلتا نهر الدانوب هي سمات طوبوغرافية رئيسة، ألا أن معظم البلاد تضم التضاريس الوعرة لجبال الكاربات وسلاسل الجبال المرتبطة بها (دوبريتان، رومانيا المعاصرة،، د.ت، صفحة ٨) (حميدة، ١٩٨٤، صفحة ٩٣)

استمدت رومانيا أهميتها الاقتصادية والجغرافية من معالمها المادية الرئيسة، وهي جبال الكاربات ونهر الدانوب وبحر فيلاك، وتنتمي رومانيا إلى مجموعة بلدان الكاربات، لكن مجاريها المائية ذات طابع دانوبي أكثر، لأنها تقع على نهر الدانوب ومصب ذلك النهر العظيم الذي يعطي الحياة للعديد من البلدان الأوروبية ويقع داخل حدود رومانيا التي تمتلك أيضاً ساحلاً على البحر الأسود ومناخها داخل منطقة (بونتيك) وتشمل معالمها الجغرافية المتنوعة عناصر من وسط أوروبا وشرقها وجنوبها، ويشكل نهر الدانوب حدودًا طبيعية تمتد من الغرب إلى الشرق على طول الحدود الجنوبية لرومانيا مع بلغاريا، فضلاً عن نهر بروت الذي يشكل الحدود الشرقية الطبيعية بين رومانيا وروسيا. ويصب في نهر الدانوب ثم في البحر الأسود وتنقسم البلاد بالتساوي تقريبًا بين الجبال والسهول والتلال والهضاب (Daniel, 1967, p. 13). (Carran, 1988, p. P.8)

تتميز أرض رومانيا بالتنوع كونها تضم مختلف أنواع التضاريس من جبال وأودية وسهول وهضاب وأنهار وسفوح ، وتوجد فيها سهول منبسطة خضراء وتنتشر المدن والقرى وسط الحقول وفي أحواض المنخفضات العديدة وتكون مبانيها ذات اللون الأبيض والأسقف الجيرية الحمراء كنموذج للبيت الروماني المقاوم للثلج، ويبدو من خلال ملامح سكانها أن ثقافة الرعاة والبدو هي السائدة في أطراف المدن، بينما كانت الملامح الحضرية هي المسيطرة داخل المدن الكبيرة المكتظة بالسكان (راجح، ٢٠٠٠، الصفحات ٢٠-٢١).

وتتمتع رومانيا بمناخ قاري معتدل يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب التضاريس، إذ أن المناخ أتصف باعتداله دون وجود فوارق كبيرة في درجات الحرارة، ويتميز مناخها بعدم وجود مظاهر البرد القطبي الشديد والحر الاستوائي الشديد، ويصل متوسط درجة الحرارة السنوي إلى (١١) درجة مئوية في جنوب البلاد وعلى شاطئ البحر، ويستمر كل من فصل الصيف والشتاء لمدة أربعة أشهر، أما فصلي الربيع والخريف فهما أقصر ولهما طابع انتقالي، فضلاً عن أن الثلوج تكون متوزعة بشكل غير متساوٍ على صعيد الأراضي أو على صعيد الفصول السنوية (دوبرتيان، د.ت، صفحة ٩).

أما عن الأمطار، فعلى الرغم من عدم وجود موسم ممطر فعليًا، إلا أنها تهطل عمومًا في مدة الانقلاب الصيفي أكثر من أي مدة أخرى وغالبًا ما تكون أمطار الصيف مصحوبة برعد مخيف وعواصف برد، وعادة ما تكون جافة فضلاً عن أن سقوط المطر ليس غزيراً ولا يقترب من متوسط ساحل البحر الأطلسي، إلا في منطقة الكاربات على الرغم من وجود وديان جبلية وصل ارتفاعه فيها إلى (٥٠) أو (٥٥) بوصة، ولا تهطل الأمطار على معظم أنحاء رومانيا (Clark, 1971, p. P.3).

إما عن السكان في رومانيا فبعد أن تم أتحاد الامارات الرومانية في عام ١٨٥٩م أحصى التعداد السكاني الذي تم إجراؤه آنذاك عدد السكان بحوالي(٣,٨٦٤,٨٤٨) نسمة، وفي عام ١٨٩٩م وصل عددهم

إلى(٥,٩٥٦,٦٩٠) نسمة، ووفقًا للأرقام المجرية الرسمية، بلغ عدد سكان ترانسيلفانيا (٥,٥٤٨,٣٦٣) نسمة في عام١٩١٠م منهم(٥٣.٨%) من العرق الروماني و(٣١.٧%) من المجر، و(١٠.٦%) من العرق الألماني، وأظهر تعداد عام ١٩١٢م أيضًا أن (١٨.٤%) من السكان يعيشون في المدن و(٨١.٦%) في قرى الريف، وأظهر آخر إحصاء قبل الحرب(٧,٢٣٤,٩٢٠)نسمة، ومن بين ذلك العدد كان (٩٣.١%) من الأرثوذكس و(٣%) من اليهود و(٢.٦%) من الكاثوليك والبروتستانت و(٠.٧) بالمئة مسلمين (Georgescu, 1991, p. P.122).

ثانياً- التطورات السياسية:

يعود تأسيس رومانيا إلى اتحاد أمارتي مولدافيا ووالاشيا اللتان شكلتا أساس الدولة الرومانية في شبه جزيرة البلقان جنوب شرق أوروبا وكان ذلك في القرن الرابع عشر الميلادي، ثم خضعت الأمارتان لسيطرة الدولة العثمانية إذ كان الرومانيون يدفعون الجزية للعثمانيين منذ عام ١٥٢٦م خلال عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م)،مع احتفاظ الامارتين بالاستقلال الداخلي (حصلت الأمارتان مولدافيا و ولاشيا على الاستقلال الداخلي والحكم الذاتي من قبل الدولة العثمانية من خلال معاهدة أدرنة المنعقدة بتاريخ ١٤ آيلول ١٨٢٩م) (Captivating History, 2021, p. P.82)، وقد توحدت الأمارتان في عام ١٨٥٩ تحت حكم اليكساندرو آيوان كوزا (Alexandru Ioan Cuza) سياسي وضابط عسكري وأمير الإمارات المتحدة(١٨٥٩-١٨٦٢م) ورومانيا (١٨٦٢-١٨٦٦م) (Popa, 1996, pp. P.83-84)، الذي قام بإرساء أسس الدولة الرومانية الحديثة (غولي، ٢٠٢٢، صفحة ١١)، توحدت الأمارتان في ١١ كانون الأول١٨٥٩م، إذ صرح الأمير كوزا قائلاً: " **لقد تحققت الوحدة وتأسست القومية الرومانية**" (البعيجي، ٢٠١٥، صفحة ٤٠٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الرومانيين قبل أتحاد الأمارات لم يكن يشكلون دولة قومية مستقلة، بل عاشوا في خمسة أقاليم منفصلة هي (مولدافيا ووالاشيا وترانسيلفانيا وبيسارابيا، وبوكوفينا).

تمت عملية انتخاب كوزا أميراً للأمارتين من خلال توصل القوميون الرومانيون إلى حل لمشكلة الانقسام السياسي التي كانت قائمة في الامارتين، وتم انتخابه أميراً في ٢٤ كانون الثاني١٨٥٩م، من المجالس الرومانية المنفصلة في ياش ومولدافيا وبوخارست وولاشيا، وبسبب الأزمة العسكرية في إيطاليا قبلت الدول الأوربية التوحيد الفعلي وسمحت لكوزا بأن يصبح أميرًا، وعمل السياسيون في ولاشيا ومولدافيا بدمج عدد من المؤسسات الرئيسة مثل: الجيش والعملة وخطوط التلغراف وخدمة الجمارك، إذ عملت اللجنة المركزية في مدينة (فوكشاني) لتوحيد القوانين والإدارة في الإمارتين، وتم الاعتراف الرسمي الأوروبي والعثماني باتحاد ولاشيا ومولدافيا في مؤتمر القسطنطينية في ٦ كانون الأول ١٨٦١م، وفي ٢٣ كانون الأول أعلن الأمير كوزا أن الاتحاد قد اكتمل، ومن أجل إكمال مؤسسات الوحدة قام بزيارات متعددة للمجالس والوزارات في

بوخارست وياش لمدة عامين وأعلن بعدها عن تأسيس عاصمة البلاد رسميًا في بوخارست، أكبر مدينة في البلاد وذلك في١١ كانون الثاني١٨٦٢م (Selejan-Guțan, 2016, p. 9).

نتيجة لذلك تم إنشاء أول حكومة موحدة لرومانيا في بوخارست في ٢٢ كانون الثاني١٨٦٢م، تحت قيادة باربو كاتارجيو(سياسي روماني تولى مناصب عدة ثم اصبح رئيساً لمجلس الوزراء في ٢٢ كانون الثاني ١٨٦٢م، اغتيل في بوخارست في ٨ حزيران ١٨٦٢م) (Rosetti, 1897, p. 50) ، وجرى افتتاح المجلس التشريعي الموحد لرومانيا في ٢٤ كانون الثاني١٨٦٢م وهكذا بدأت مرحلة جديدة في حياة الأمارتين حينما أعلن كوزا الاتحاد الحاسم للإمارات وتم التأكيد على أن ذلك يعد انتصاراً للشعب الروماني، فضلاً عن ذلك تم أصدار قانون شباط ١٨٦٢م وهو القانون الأخير الذي على أثره اكتمل به الاتحاد، والذي ألغى به اللجنة المركزية في فوكشاني، وتم اختيار اسم رومانيا كأسم رسمي للدولة لأنه كان مستخدمًا قبل الوحدة، وإن كان بشكل غير رسمي (Smarandache, 1988, p. 81) (History, Captivating, 2021, p. 92).

وفيما يتعلق بالنظام السياسي الداخلي، أيد الأمير كوزا التيار الأيديولوجي الذي فضلَ النظام البرلماني، ومع ذلك لم يتمكن من تطبيق مبادئ النظام البرلماني بشكل صحيح، إذ كان يرغب في تعيين أعضاء الحكومة وفقًا لرغباته السياسية، ونتيجة لذلك قام بتعيين حكومات ليبرالية معتدلة بقيادة رؤساء وزراء مخلصين لآرائه الإصلاحية، وذلك ما أدى إلى ظهور نظام متضارب ومعارضة شديدة من المحافظين لآراء وسياسية كوزا التي تميزت برغبة دائمة في السيطرة سياسياً على الحكومة والمعارضة المستمرة من البرلمان الذي يهيمن عليه المحافظون (Selejan-Guțan, 2016, p. 9) .

قام الأمير كوزا بإصدار سلسلة من الإصلاحات في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومنها قانون الاصلاح الزراعي وتشكيل الجيش وتنظيم التعليم، وكان لتلك الاصلاحات أثر كبير على السياسيين الرومانيين من الليبراليين والمحافظين، إذ أثارت سخطهم لتضاربها مع مصالحهم وامتيازاتهم الأمر الذي دفعهم ذلك إلى القيام بانقلاب ضد الامير كوزا، وبالفعل نجحوا في١١ شباط ١٨٦٦م بإجباره على التنازل عن العرش، وبعد ثلاثة أشهر تم تشكيل حكومة انتقالية عملت على تشكيل مجلس وصاية(الذي تألف مجلس الوصاية من: لاسكار كاتارجيو ممثل المحافظين و نيكولاي جوليسكو الجنرال المقرب من الليبراليين والعقيد هارالامبي) الذي تعاون في تغيير النظام (Djuvara, 2016, p. 188) ، كان مهمته اختيار أمير أجنبي ليتولى عرش البلاد (غولي، ٢٠٢٢، صفحة ١٢).

تم عقد الجمعية الانتخابية ومجلس الشيوخ في جلسة مشتركة في ١١ شباط ١٨٦٦م، وأحاط علمًا بتنازل الأمير ألكسندرو إيوان كوزا عن العرش، وفي اليوم نفسه تم تشكيل الحكومة برئاسة أيون جيكا(Ion Ghica)(سياسي ودبلوماسي روماني عين كوزير للداخلية عام١٨٥٩م، ثم كرئيس للوزراء عام١٨٦٦م) (Simionescu, 2018, pp. 236-238) ، وعلى الرغم من التطور الاقتصادي غير المتكافئ الذي شهدته،

إلا أن سيطرة الأحزاب السياسية على الحياة السياسية في البلاد والمتمثلة بسيطرة الحزب الليبرالي الذي مثلَ مصالح المثقفين البرجوازيين وأصحاب الحرف وصغار ملاك الأراضي والموظفين، وحزب المحافظين ومثلَ كبار ملاك الأراضي وتعاقب الحزبان على قيادة البلاد بموجب النظام البرلماني الروماني (Scurtu, 2004, p. 56).

وهناك أسباب عديدة أدت إلى الانقلاب على الأمير كوزا وعزله عن الحكم ومنها (Поп, 2005, p. 473):

١- كان انتخاب الأمير كوزا في ظروف تاريخية معقدة كانت تعيشها رومانيا والصراع السياسي الداخلي والتنافس بين الأمارتين الرومانيتين، وكان اختياره لتولي الحكم بصفته حاكماً أجنبياً، التي كانت قائمة في ذلك الوقت، ظلت مسألة الحاكم الأجنبي مفتوحة، وعد حكمه مرحلة مؤقتة لتنفيذ أوامر الجمعيات غير العادية الأكثر سياسية وبعد اكتمال التوحيد وتهيئة الظروف لتنصيب حاكم أجنبي، عد القادة رحيل كوزا ضروريًا، وعلى الرغم من نجاحات الحاكم في الداخل، إلا أن السياسة الخارجية سرعت عملية إقالته ومعارضة العديد من الدول الأوربية على أختياره.

٢- كان القادة السياسيون الذين يستعدون لحدث ١١ شباط ١٨٦٦م مقتنعين بضرورة التنازل المفاجئ عن العرش للأمير كوزا ودعوة أمير أجنبي لتجنب المناقشات بين القوى الأوربية بشأن القضية الرومانية، لأن ذلك يمكن أن يعرض توحيد الإمارات الذي تم تحقيقه للخطر.

٣- أصبح التنازل القسري ممكنا بعد إنشاء تحالف بين الليبراليين والمحافظين، الذين كانوا مهتمين بإنهاء حكم الأمير كوزا ووضع أمير أجنبي على العرش.

٤- اسهم في إعداد وتنفيذ تلك المؤامرة المسار السياسي الذي اتبعه كوزا وموقفه من الليبراليين والمحافظين، وتفرده بالسلطة، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية وعدد من الأخطاء السياسية التي أثارت السخط في البلاد.

بدأ عهد استقلال الأمارتين بإجبار الأمير كوزا بالتنازل عن العرش، وعقب مغادرته البلاد منفياً، أعلن أعضاء الحكومة الرومانية الوصاية على العرش لحين انتخاب أمير أجنبي لحكم البلاد، لذلك قام زعيم الحزب الليبرالي آيون سي براتيانو (Ion, C. Brătianu) (سياسي روماني و زعيم الحزب الوطني الليبرالي شغل في مناسبات عديدة منصب وزير ورئيسًا للوزراء من عام ١٨٧٦م إلى عام ١٨٨٨م) (Popa, 1996, p. 50) بترشيح الأمير تشارلز (أمير وملك رومانيا حكم من عام ١٨٦٦م إلى عام ١٩١٤م) (Nițelea, 2009, pp. 8-13) (كارل بالألمانية أو كارول بالرومانية كما عُرف لاحقًا) من عائلة هوهنزولرن ـ سيجمارينجن بجنوب ألمانيا، وهو اختيار مدعوم من فرنسا والنمسا، وتمت الموافقة على اختيار الأمير تشارلز عن طريق استفتاء عام أقيم في الأمارتين بين (١٤-٢٠ نيسان١٨٦٦م)، ومن خلاله

صوت(٦٨٥,٩٦٩) رومانياً على انتخاب كارول كأمير لرومانيا، ولم يعارض ذلك سوى (٢٢٤ فقط)، ومن بين (١١٦) نائبًا في البرلمان صوت (١٠٩) لصالح اختيار كارول وامتنع ستة فقط عن التصويت، إذ أراد بعض أولئك اختيار أمير روماني بينما أراد آخرون أميرًا من أصل لاتيني (Sugiu, 1993, p. 26)، ولما دُعي الأمير كارول رسمياً ليتولى العرش كان يخشى على حياته على طول الطريق، إذ سافر علنًا عبر روسيا والنمسا، التي كانت على وشك الحرب مع بروسيا، لذلك قام بالرحلة إلى رومانيا متنكراً في زي بائع عادي، وسافر بجواز سفر مزور بواسطة قطار من الدرجة الثانية ثم ركب باخرة عبر المياه النمساوية، ووصل إلى بوخارست في ٧ آيار ١٨٦٦م (Sanborne, 2004, p. 31).

كانت حكومة لاسكار كاتارجيو(Lascăr Catargiu)(رجل دولة روماني أصبح لاسكار كاتارجيو رئيسًا للوزراء عام ١٨٦٦م وفي عام ١٨٧١م شكل كاتارجيو حكومة محافظة استمرت حتى عام ١٨٧٦م، وفي كانون الأول ١٨٩١م أصبح مرة أخرى رئيسًا للوزراء واحتفظ بمنصبه حتى عام ١٨٩٥م) (The Encyclopaedia Britannica, 1910, p. 504) التي تأسست في ١١ آيار ١٨٦٦م أول سلطة تنفيذية رومانية تؤدي اليمين أمام الملك كارول الأول، وخلال تأليف الحكومة تم الانتهاء من مشروع الدستور الجديد، الذي تم تطويره وفقًا لنموذج الدستور البلجيكي، وكان السياسيون الرومانيون يأملون أن تشهد رومانيا تطوراً مماثلاً لما حدث في بلجيكا، بدءاً من حقيقة أنها كانت أيضاً دولة صغيرة أنشئت مؤخراً، وفي ١٢ آيار تم تقديم مسودة الدستور الجديد إلى المجلس الانتخابي، وقد أشاد أعضاء الحكومة بالدستور كون نصوصه ليبرالية قائمة على المساواة كما تليق بشعب حر (Scurtu, 2004, p. 56)، وأدى كارول في اليوم التالي، القسم الآتي: "**أقسم أن أحمي الدستور وقوانين الشعب الروماني، وأن أحافظ على حقوقه الوطنية وسلامة أراضيه**" (oficial, 1866)، ويشكل القانون الأساس(الدستور) المنشور في (الجريدة الرسمية) بتاريخ ١ تموز ١٨٦٦م الأساس القانوني لإنشاء شكل الحكم الملكي الدستوري في رومانيا.

أدت حكومة (أيون جيكا) الجديدة اليمين الدستورية في ١٥ تموز ١٨٦٦م، وكانت مهمتها الأساسية هي تطبيق الدستور الذي تم التصويت عليه، وكان دستور عام ١٨٦٦ بمثابة الانتقال من الحكم الوراثي ومن أمراء الأرض(الإقطاعيين و الملاك) إلى الأمراء الأجانب، إذ نصت المادة (٨٢) على ما يأتي: "**أن السلطات الدستورية للأمير وراثية في السلالة المباشرة والشرعية لصاحب الجلالة الأمير تشارلز الأول أمير هوهنزولرن-سيغمارينجن، من ذكر إلى ذكر بموجب ترتيب البكورة مع الاستبعاد الدائم للنساء**" (Scurtu, 2004, pp. 102-108).

حاول الأمير كارول خلال مدة حكمه تزويد البلاد بإدارة حديثة، على الرغم من تعاقب الحكومات الليبرالية والمحافظة التي تنافست في انتخابات كانت في كثير من الأحيان فاسدة ومزورة ومن بين مساهماته الرئيسة بناء أول نظام للسكك الحديدية في البلاد وتحديث قواتها المسلحة بمساعدة المستشارين البروسيين،

ولكن في بلد سكانه متعاطفين بأغلبية ساحقة مع فرنسا، وجد كارول نفسه أيضًا يعاني من المعارضة بسبب أصوله البروسية، ودخلت البلاد أثر ذلك في أزمة سياسية حادة خلال الحرب الفرنسية البروسية في المدة (١٨٧٠-١٨٧١) والتي هُزمت فيها فرنسا هزيمة ساحقة، وكاد الأمير كارول أن يتنازل عن العرش (Sanborne, 2004, p. 31).

ونتيجة للمعارضة السياسية التي واجهها الأمير كارول حصلت تغييرات سياسية عدة من تموز ١٨٦٦م-آذار ١٨٧١م، أي في أقل من خمسة أعوام، كان هناك عشر تغييرات وزارية في الحكومات وثلاثين تعديلًا وزاريًا، وكان متوسط مدة الحكومة ستة أشهر، ولم تكمل أي هيأة تشريعية برلمانية ولايتها، وتم حل الهيئات التشريعية ست مرات، وبعد أحداث آذار ١٨٧١م قبلت الاحزاب السياسية الرئيسة، الليبرالية والمحافظة الحقيقة الثابتة لوجود الملكية، منشغلة بشكل خاص بأن يمارس الحاكم صلاحياته بما يتوافق مع روح ونص النظام الملكي بحسب دستور عام١٨٦٦م (Scurtu, 2004, p. 217).

أعلن الأمير كارول الأول منذ بداية حكمه عن رغبته في تغيير علاقات بلاده مع الدولة العثمانية بهدف الحصول على الاستقلال، وفي عام ١٨٧٣م أثار تلك القضية علنًا في مجلس الوزراء، وأُعلن استقلال رومانيا في عام ١٨٧٧م، وتم تأكيده دوليًا بموجب معاهدة برلين في عام ١٨٧٨م، التي فتحت آفاقا جديدة للأمة الرومانية وكان قرار الحكومة بمنح الأمير كارول لقب (صاحب السمو الملكي) أول عمل سياسي تم تنفيذه دون التشاور المسبق مع القوى الاوربية، وفي ٩ أيلول ١٨٧٨م اعتمد كارول اللقب الذي اعترفت به جميع الدول الأوروبية، وفي عام ١٨٨١م قررت الحكومة بقيادة (أيون سي بريتيانو) إعلان رومانيا كمملكة، وهو الإجراء الذي صوت البرلمان الروماني على تنفيذه في ١٤ أذار من العام نفسه، وفي٢٦ آذار ١٨٨١م، جرت مراسم في القصر تم خلالها إصدار قانون إعلان المملكة (Nițelea, 2009, p. 18).

نظمت الحكومة احتفالات التتويج الملكي في الثاني والعشرين من أيار١٨٨١م وسط ضجة كبيرة في كاتدرائية بوخارست، إذ تم تنصيب الأمير كارول ملكاً باسم الملك كارول الأول، وكان التاج الذي وُضِع على رأسه في الحفل مصنوعاً من معدن مدفع تركي تم الاستيلاء عليه في معركة بليفنة المحورية (Sanborne, 2004, p. 35).

خلال المدة بين عامي(١٨٨١-١٩١٤) استمر النظام السياسي للمملكة الرومانية بالعمل على وفق الهيكل والنظام السياسي الذي كان سائداً خلال عهد الإمارة، إذ استمر دستور عام ١٨٦٦م في توفير الإطار العام للنشاط السياسي، وكانت الأحزاب السياسية هي المحرك الذي قاد العملية السياسية وكان هناك اثنان من العواقب بفعل التنافس الحاد بين الليبراليين والمحافظين بشكل عام، إذ مثل المحافظون مصالح كبار ملاك الأراضي، والليبراليون مثلوا الطبقة المتوسطة التجارية والصناعية الحضرية المتنامية وشهد عام ١٨٨٨م نهاية حكومة الوزير وتنفيذ حكومة (التناوب)، التي كان الدور الحاسم فيها يعود إلى التاج الملكي

ونضجت أثر ذلك الحياة السياسية في رومانيا، وبدأ النظام الديمقراطي في العمل، وتشكلت النخبة السياسية من الحزبين، على وفق أيديولوجيات وبرامج متميزة، وكان لهما منظمات (نوادي) في جميع المقاطعات وكان لديهما كوادر قادرة على ضمان عمل الحزب الوطني عرف فيها الملك كيف يحافظ على توازن القوى بين يديه، باستخدام نظام الحكومة التناوبية من خلال التناوب على قيادة البلاد بين المحافظين والليبراليين، وهكذا نجح المحافظون خلال المدة (آذار ١٨٨٨ – تشرين الأول ١٨٩٥م) والليبراليون (تشرين الأول١٨٩٥– نيسان١٨٩٩م) والمحافظون خلال المدة (نيسان١٨٩٩–شباط١٩٠١م) والليبراليون مجدداً خلال المدة (شباط١٩٠١–كانون الأول١٩٠٤م) والمحافظون (كانون الأول ١٩٠٤– آذار ١٩٠٧م) والليبراليون (آذار ١٩٠٧ – كانون الأول م١٩١٠)، والمحافظون (كانون الأول ١٩١٠ – كانون الثاني ١٩١٤م) (Scurtu, 2004, pp. 409–410) ، ولم تشعر أي حكومة يعينها الملك بخيبة أمل في صناديق الاقتراع، وكان تناوب الأحزاب في الحكم هو القاعدة أيضًا خلال تلك المدة، إذ أصبح من المعتاد أن يتناوب الملك لمنح السلطة بين الليبراليين والمحافظين في مناصبهم كوسيلة لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية الخطيرة والحفاظ على سلطته السياسية من خلال موازنة حزب ضد الآخر ومطالبتهم بالتنافس لصالحه، ومع ذلك فقد وفر النظام السياسي حماية كبيرة للحريات المدنية للمواطنين، وتم احترام الضمانات الدستورية لحرية تكوين الجمعيات، كما تم منح أوسع حرية ممكنة للصحافة (Hitchins, 2014, p. 128).

إن بعض الإصلاحات السياسية الأساسية كانت ضرورية، أما المحافظون الذين كان قادتهم من كبار السن وبطيئين في التغيير والإصلاح، فقد أيدوا النظام القديم ولم يقبلوا سوى القليل من الإصلاحات السطحية، ولكن الحزب الليبرالي اتبع خطى جناحه اليساري، على الطريق نحو الإصلاح المؤسسي والسياسي، ففي أيلول ١٩١٣م، أصدر براتيانو، الذي ترأس الحزب منذ عام ١٩٠٩م برنامجًا للإصلاحات بموافقة الملك شمل قضايا مهمة منها الاقتراع العام وتخصيص الأراضي للفلاحين، وبعد شهر أصبح ذلك البرنامج بمثابة المنصة الرسمية للحزب، وفي شباط ١٩١٤م بدأ البرلمان الذي سيطر عليه الليبراليون في مناقشة الإصلاحات، ولم يثر المحافظون المنقسمون والمستقيلون منهم والذين يشعرون بضغوط من القصر سوى اعتراضات شكلية فقط في بداية المناقشات، ولم يكونوا على علم تام بأنهم كانوا يوقعون مذكرة نهاياتهم السياسية الخاصة بهم وصادق مجلس النواب على مشروع قانون برنامج الإصلاحات في القراءة الثالثة بأغلبية (١٤٣) صوتا ومعارضة صوت واحد في ٥ حزيران من العام نفسه قبل أشهر قليلة من بداية الحرب العالمية الأولى وأعلن البرلمان نفسه جمعية تأسيسية وبدأ مناقشة الإصلاح الدستوري على غرار مشروع القانون الذي تم إقراره حديثًا (Georgescu, 1991, pp. 139–140).

ثالثا- التطورات الاقتصادية :

كان للتطورات الاقتصادية التي شهدتها رومانيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وحتى قيام الحرب العالمية الأولى دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها وفي العديد من المجالات التنموية الحديثة، مع استمرار النمو السكاني الذي اتخذ شكلاً حضرياً واكتسبت حركة التصنيع في البلاد زخماً كبيراً، وظهرت البنية التحتية مع تطور النظم الاقتصادية في مختلف المجالات (Hitchins, România 1866-1947, 2013, p. 162).

وقبل أن تتحد الإمارتان في عام ١٨٥٩م، بدأت صناعة النفط التي كانت حتى ذلك الحين بدائية في النمو والتطور، وتم انتاج (٢٧٥) طنًا متريًا فقط من النفط، ولكن بعد مرور عام أنشأت شركة(مارين مهيدينجانو) أول مصفاة رومانية في (بلويستي) في والاشيا، وبنيَّ مصفى آخر في مولدافيا في العام نفسه، واستخدام النفط الذي ينتج بشكل أساس للإضاءة في المدن، فضلاً عن ذلك زاد إنتاج النفط بشكل مطرد بعد الاتحاد إلى (١٢,٠٠٠) طن متري (Georgescu, 1991, p. 126).

شهد قطاع الجمارك تطوراً ملحوظاً بعد قيام الاتحاد الروماني في عام ١٨٥٩م، وبموجب القانون الصادر في ٢٤ كانون الثاني من العام نفسه تأسست أولى المؤسسات الجمركية المشتركة والمكلفة بإدارة الجمارك في الأمارة الرومانية الفتية، وأنشئت أثر ذلك المديرية العامة لدائرة الجمارك ومقرها في بوخارست، مع تطبيق اللوائح التي تحكم إدارة الجمارك في إمارتي مولدوفا ووالاشيا المتحدة، والتي تم وضعها في نهاية عام ١٨٥٩، فضلاً عن التأميم الكامل لذلك المصدر المالي المهم للدخل وتم إنشاء نظام جمركي جديد يتوافق مع المصالح الاقتصادية للإمارة الرومانية والذي يندرج في إطار الجهود العامة لتزويد البلاد بمؤسسات حديثة للإمارة (Macovei, 1989, p. 115).

تم إنشاء النظام الجديد للاقتصاد الحديث في رومانيا بعد تحقيق الوحدة السياسية منذ تاريخ ٦ كانون الأول ١٨٥٩م حدد برنامجًا واسعًا من الإصلاحات والتدابير التي استهدفت جميع مجالات النشاط الاقتصادي وكان ذلك البرنامج الذي يتطلب أموالاً ضخمة ولا يمكن توفيرها، إلا من خلال جذب رأس المال الأجنبي من خلال تبني سياسات التجارة الحرة، ألا أن ذلك لم يتحقق إلا بدرجة صغيرة، مما أدى بدلا من ذلك إلى خلق إطار سياسي اقتصادي جديد، قادر على تحفيز تنمية جميع قطاعات الحياة الاقتصادية (Alupoae, 2012, p. 199).

أصدر الأمير (إيوان كوزا) مرسوما في أواخر وأوائل عام ١٨٦٠م هدف إلى إنشاء مكاتب جمركية في بوخارست وياش لتحصيل الإيرادات الجمركية وكان الهدف منها ضمنيًا الحفاظ على الروابط بين المديرية العامة والتجار، فضلاً عن ذلك تم اقتراح مشاريع لإعادة تأهيل السكك الحديدية وتحسين طرق النقل وخطوط التلغراف، وتقديم مشاريع عامة للتنمية الاقتصادية للبلاد، وبموجب المرسوم الأميري الصادر في

٢١تموز ١٨٦٠م، تمت الموافقة على أن تشمل إيرادات الدولة (إيرادات الجمارك وعائدات المناجم وصادرات وواردات الحبوب وجميع أنواع الماشية والضرائب على تربية الأغنام والماشية المفروضة على الرعاة) (Alupoae, 2012, p. 201).

واجهت الحكومات الرومانية المتعاقبة مشكلة البطالة وعدم حصول الفئات العمالية على العمل المناسب، لذلك الزمت أصحاب العقارات والمستأجرين استخدام العديد من الأيادي العاملة في المشاريع العمرانية لقاء أجور يومية تصرف لهم، حتى بلغ عدد الذين يتقاضون أجورا في عام ١٨٦٠م حوالي(٥٤,٣٣٢) عاملاً (Berindei, 1979, p. 125).

وعلى الرغم من أن الوضع الاقتصادي للإمارات الرومانية في نهاية عام ١٨٦٢م لم يكن أفضل من الأعوام السابقة، لذلك كانت العقارات التابعة للأديرة مضطرة لدعم خزانة البلاد، إذ لم تكن هناك مصادر تمويل لأن السلع المادية للإمارات الرومانية تم استهلاكها. وقد كشف الواقع الاقتصادي بوضوح أن الاستقلال الاقتصادي كان مرتبطا بشكل مباشر بالاستقلال المالي (Gazeta Transilvaniei, 1862, p. 396).

كان تطوير قطاع النقل في مقدمة المهام الحكومية لأهميته فقد شهدت رومانيا أولى المشاريع في تطوير محطات التلغراف في عام ١٨٦٣م وارتفع عدد محطات التلغراف بمقدار (كيلومتر واحد في لكل ٣٧ خط تلغراف) وظهر أكثر من (٣٠٠٠) خطًا دوليًا في الوقت نفسه وبدأت وسائل النقل التلغرافي في التطور بسرعة، ولاسيما حينما بدأ العمل ببناء السكك الحديدية (Ţurcanu, 2007, p. 404).

كما شهد قطاع الزراعة اهتماماً من الحكومات الرومانية المتعاقبة لأهميته الاقتصادية، فقد تم في ذلك المجال اصدار أول القوانين والأكثر أهمية في المجال الاجتماعي والاقتصادي الذي أزال أسس النظام الإقطاعي في المجال الزراعي وأنشأ الملكية الخاصة وحرية العمل والفرد، وهو (قانون تنظيم الزراعة الريفية) أو (القانون الريفي) وذلك في ٢٦ آب ١٨٦٤م، ويسمى القانون الريفي لعام ١٨٦٤م، ومن خلال التحولات الأساسية المتوقعة وتأثيراتها على التطور اللاحق للبلاد، في المجالات الأساسية للبنية الاجتماعية، صدر أول قانون اجتماعي لرومانيا يعالج ملكية الأراضي الزراعية والقضاء على الاقطاع، وعلى الرغم من أنه يشير إلى العلاقات الزراعية الريفية التي تعد حاسمة بالنسبة لمصير الأرض، إلا أن القانون كان له طابع وطني عام ومحدد في تشكيل المجتمع الروماني، فتح أولاً الأبواب أمام التحديث والتقدم ووضع أسس الإزالة لقرون من الهيمنة على النظام السياسي والإقطاعي وتحرير غالبية السكان من قيود العصور الوسطى في رومانيا وحرر القانون الملكية الريفية من أغلال التبعية والاقطاعية، وحولها إلى ملكية خاصة مجانية، ويحرر الفلاحين من الاستعباد الطبقي ومن الالتزامات القانونية والاقتصادية ويلغي الاحتكارات الإقطاعية والقيود على الإنتاج والتجارة في السوق والداخلية (Axenciuc, 2005, p. 58).

وبعد عام ١٨٦٤م أستمر الامير كوزا في إصلاحاته المختلفة وقام بإصدار ثلاث وثلاثين قانوناً، ونفذ أربعين مرسوماً وكانت تلك الإصلاحات في جميع المجالات، ومن خلال ذلك حقق المجتمع الروماني تدريجياً نجاحاً في قيام الدولة الرومانية الحديثة بين دول غرب أوروبا، إذ استمرت الحكومة الرومانية بتطوير طرق الاتصال لتنشيط التجارة وتوزيع المنتجات والتبادل الحر لها، فضلاً عن إنشاء المدارس المهنية في مجال الاقتصاد وبناء الجسور والطرق والتي بدورها تهدف إلى تدريب الأفراد الذين سيساهمون في التنمية الاقتصادية للبلاد (Alupoae, 2012, p. 208).

كان كوزا حريصًا على تطوير الفروع الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الزراعة، لكنه كان يفتقر إلى الموارد المالية اللازمة، لأن معظم دخل الدولة ظل يأتي من الضرائب التي أثقلت كاهل الطبقات الأقل قدرة على الدفع، ولذلك اضطر إلى اللجوء إلى رأس المال الأجنبي، بهدف الحصول على المساعدات المالية، وذلك حينما منح الشركة الأنجلو–فرنسية امتياز تأسيس بنك رومانيا في عام ١٨٦٥م، كان كوزا على يقين من أن البنك الجديد سيجلب كمية كبيرة من رأس المال إلى البلاد (Bărbulescu, 1998, pp. 381–382).

كانت المملكة الرومانية تواجه صعوبات على الصعيد المالي لقلة موارد الخزينة، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي قام بها الأمير كوزا لمعالجة الوضع المالي وسك عملة وطنية لرومانيا، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، وحينما تولى العرش الأمير كارول تجاهل ادعاء الدولة العثمانية بوجوب طباعة علامة سيادتها(شعارها)على العملة الرومانية (Sugiu, 1993, p. 31)، وقام بإصدار عملة برونزية في ٢٢ نيسان١٨٦٧م، إذ صدر قانون النقد الجديد الذي نص على إنشاء نظام نقدي، ووفقًا لنظام ثنائي المعدن للاتحاد النقدي اللاتيني تم تقسيم (الليو) على مائة وحدة تسمى النقود، كما نظم ذلك القانون إصدار العملات الذهبية والفضية والنحاسية، وكان سك العملات الذهبية والفضية معقدًا بسبب اعتماد الدولة الرومانية على الدولة العثمانية، فضلاً عن نقص الموارد المالية، لذلك بعد نشر ذلك القانون أمر الأمير كارول بسك العملات النحاسية ونص القانون على أن العملات الذهبية والفضية لفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا يجب أن يتم استلامها في البلاد في جميع المرافق العامة بالتساوي مع العملة القانونية للبلاد–(ANR, SANICi, 1866 1867.)

تم إيلاء اهتمام خاص من الحكومات الرومانية لتطوير وسائل الاتصالات والسكك الحديدية، إذ كان إنشاء شبكة السكك الحديدية الوطنية أمرًا لا غنى عنه ليس فقط للتقدم الاقتصادي بشكل عام، ولكن أيضًا لتعميق العلاقات مع المقاطعات الرومانية الخاضعة للحكم الأجنبي، ونتيجة لذلك تم توسيع شبكة التلغراف والطرق وإعادة تنظيم مكتب البريد وتحديث موانئ نهر الدانوب وإنشاء أسطول تجاري، ومن خلال بناء السكك الحديدية، حدثت نقلة صناعية حقيقية في مجال النقل بعد تدشين خط السكة الحديد بين بوخارست

وجورجيو في عام١٨٦٩م، وواصلت رومانيا التمتع بالسلام الداخلي خلال عام١٨٧٣م، إذ حققت البلاد تقدمًا كبيرًا في مشاريع السكك الحديدية التي امتدت إلى الحدود مع روسيا وإلى الحدود مع النمسا، كما تطورت المدن، ولاسيما بوخارست ونشطت وازدهرت والتجارة ولوحظ ازدهار في المدن الواقعة على نهر الدانوب، إذ تم بناء مرافق على الموانئ بحيث يمكن تفريغ السفن وتحميلها بكفاءة أكبر (Lindenberg, 2016, p. 166).

شهد عهد كارول عملية توسع كبيرة في شبكة السكك الحديدية والربط مع الدول المجاورة بوتيرة سريعة، وهو ما كان ممكنا بسبب الوضع المالي الجيد، وقد وصلت ميزانية الدولة في عام ١٨٧٥م إلى مستوى مائة مليون، أي ضعف المبلغ تقريباً مقارنة بعام ١٨٦٦م، إلا أن الوضع الاقتصادي للبلاد شهد تحسناً جديداً بفضل سلسلة الاتفاقيات التجارية التي أبرمت مع أهم الولايات الرومانية (Lindenberg, 2016, p. 175).

قام الملك كارول بالتعاون مع (إيون سي بريتيانو) بعمل واسع النطاق لتشجيع وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال إصدار قانون إنشاء البنك الوطني الروماني في نيسان عام١٨٨٠م وتم إنشاء شبكة من البنوك ذات الكفاءة الخاصة في جميع أنحاء البلاد في التعامل مع سياسة الائتمان وإنشاء العديد من المؤسسات الصناعية مثل مصنع الورق (ليتيا) في باكاو ومصنع بوهوي للب الذي بدأ الإنتاج في عام ١٨٨٥ شهدت الصناعة الاستخراجية تطورًا وتحديثًا كبيراً، إذ أصبحت رومانيا الدولة الرئيسية المنتجة للنفط ومشتقاته في أوروبا كما توسعت صناعة الأخشاب، ولاسيما في مولدوفا واسهم السكان مساهمة مهمة في التنمية الاقتصادية في رومانيا (Scurtu, 2004, pp. 370–374).

أولت الحكومة الرومانية النواحي العمرانية اهتماماً كبيراً وقام الملك كارول في هذا المجال ببناء قلعة حديثة وسط رومانيا بالقرب من مدينة سينايا ذات الطبيعة الجميلة عرفت باسم (قلعة بيليه)، إذ بدأ العمل في بناء تلك القلعة منذ شهر آب١٨٧٥م وأكمل بناؤها في ٧ تشرين الأول ١٨٨٣م، وعبر الملك عن تلك اللحظة قائلاً: " **لقد بنيت هذه القلعة كعلامة دائمة على أن الأسرة الحاكمة التي اختارتها الأمة بحرية متجذرة بعمق في مجتمع هذا البلد الجميل، وأننا نرد حب شعبنا بثقة لا حدود لها في مستقبل وطننا العزيز**" (Scurtu, 2004, p. 373). إن المدينة الجبلية الصغيرة أصبحت المركز السياسي الثاني لرومانيا (بعد بوخارست) وتم أيضاً استبدال الجسور الخشبية بسبعة جسور حجرية وخمسة جسور حديدية في عام ١٨٨٨م وبناء أول أرصفة (بازلتية) صناعية في بوخارست، بحيث تم حماية المشاة من حركة المزيد من العربات ومن ثم السيارات وفي العاصمة بدأ العمل على تنظيم الشوارع والإنشاءات العامة والتي كان من الضروري القيام بها وفقًا لخطة معينة، مع احترام معايير التخطيط الحضري ومن بين المباني العامة التي

بنيت في تلك الأعوام البنك الوطني الروماني (١٨٨٣-١٨٨٥)، ومعرض الفنون الجميلة الروماني (١٨٨٥-١٨٨٦) (Scurtu, 2004, p. 374).

عانت رومانيا كثيرًا في الأعوام الأولى من استقلالها من ظاهرة انتشار مظاهر الربا، ونتيجة لذلك أنشأت الحكومة في عام١٨٩٢م بنكاً تحت اسم (كريدي أجريكول) ليتخصص في القروض الريفية ومكافحة الربا، ولم يكن الأمر ناجحًا في الوقت نفسه تقريبًا، وأصبح العديد من الكهنة والمعلمين مهتمين بمشكلة الائتمان الفلاحي ونجحوا في إطلاق نظام ناجح جدًا للبنوك التعاونية يُعرف باسم (البنوك الشعبية)، وانتشرت الفكرة بسرعة في عام ١٩٠٤م، إذ كان هناك (١٦٢٥) بنكًا في رومانيا القديمة ضمت في عضويتها (١٢١,٧٨٦) عضوا برأس مال مدفوع قدره (٦,٨٥١,٠٠٠) ليو (Prepared In The Eastern European And Levantine Division, 1924, p. 31).

كان التطور السريع للصناعة الكبيرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نتيجة لصدور قانونين خلال الأعوام (١٨٨٧-١٩١٢م) هدف إلى تشجيع الصناعة المحلية، وقد نص هذان القانونان على إقراض الأموال بشروط مواتية لأي شخص يفتح مصنعًا، ويمكن للشركات الصناعية الحصول على إعفاءات ضريبية من الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام المستوردة، فضلاً عن النقل المجاني بالسكك الحديدية للمنتج النهائي وكان من الممكن إنشاء المصانع برؤوس أموال أجنبية طالما أن ثلثي عدد القوة العاملة من الرومانيين وفي غضون خمسة أعوام حققت الصناعة الرومانية المعتمدة على المواد الخام المحلية، تقدمًا ثابتًا وإن كان بطيئًا، وفي عام ١٩١٤ كانت قيمة الإنتاج المحلي على النحو الآتي: (إنتاج الغذاء ٤٩% والنفط ومنتجاته ٢٩% والخشب ومواد البناء ١٤% والتعدين وإنتاج الطاقة ٨ % (Georgescu, 1991, p. 127).

كانت رومانيا بين عامي (١٩٠٩-١٩١٤م) تمثل ثاني دولة مصدرة للذرة في العالم بعد الأرجنتين، وخامس دولة مصدرة للقمح بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وثاني دولة مصدرة للشعير بعد روسيا وكان الجانب العكسي من ذلك التصدير هو الانخفاض النسبي لنصيب الفرد من الدخل القومي، وفي عام ١٩١٢ كان هناك (٨٦,٠٠٠) عاملا يعملون في المؤسسات الصناعية مع أكثر من (٢٥) موظفًا، يمثلون (٢,٢%) من السكان النشطين وفقًا لإحصاءات عام ١٩١٣م، وظف في قطاع الصناعة والتجارة بشكل عام حوالي (٨,٨%) من السكان النشطين، وفي قطاع النقل وظف (١,٨%)، وفي قطاع التجارة والبنوك (٢,٧%)، وفي المقابل كان (٨٠,٢%) من السكان النشطين لا يزالون يعملون في الزراعة (Gavrila, 1985, p. 93).

اعتمدت الصناعة في رومانيا إلى حد كبير على رأس المال الأجنبي، إذ في عام ١٩١٤م سيطرت المصالح الأجنبية على الفروع الصناعية الكبرى، واستحوذت على (٩٤%) من صناعات النفط والسكر

و(٧٤%) من صناعة المعادن و(٦٩%) من صناعة الأخشاب كان يهيمن رأس المال المحلي على صناعة السليلوز والورق (٥٤%)، وفي إنتاج الأغذية (٦٩%) والنقل (٧٣%) والمنسوجات (٧٨%) وتم إدخال سياسة الحماية للأنشطة الاقتصادية وفقد رأس المال الأجنبي الأهمية التي كان يتمتع بها في اقتصاد ما قبل الحرب (Georgescu, 1991, p. 130).

أما عن الزراعة فقد استمرت في كونها أساس الاقتصاد الروماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ففي أواخر عام ١٩٠٠م، كانت تمثل ثلثي الناتج القومي الإجمالي وتوفر أكثر من ثلاثة أرباع صادرات البلاد ولكن على الرغم من التقدم في الصناعة والنشاط المصرفي وتعزيز البنية التحتية وزيادة الإنتاج الزراعي نفسه، لم تحدث تغييرات كبيرة في تنظيم أوضاع الزراعة، وظلت المسؤولية المباشرة عن الإنتاج في أيدي الفلاحين الذين يمتلكون معظم الحيوانات والأدوات مع اتباع الطرق التقليدية في زراعة الأرض، كما تغيرت العلاقات الزراعية ولكن بشكل طفيف، على الرغم من المحاولات العديدة الملحوظة للإصلاح، ظل غالبية الفلاحين خاضعين لإرادة الملاك أو الوسطاء، وأصحاب الإيجارات وتحملوا في النهاية الأعباء الرئيسة في دفع الضرائب والأزمات الاقتصادية (Hitchins, A Concise History Of Romania, 2014, pp. 135-136).

رابعاً- التطورات الاجتماعية :

شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى تقدماً حاسماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ برز إدراج قضايا التعليم العام ضمن الأهداف الكبرى للبلاد وذلك من خلال تأكيد الأمير كوزا بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٨٥٩م بأن يكون التعليم "**في متناول جميع الطبقات، لأن تعليم الشعب إذا تمت إدارته بشكل جيد، يكون أفضل ضمان للنظام والتقدم والوطنية المستنيرة**" (Berindei, 1979, p. 206).

أكد الأمير كوزا من خلال الاصلاحات التي قام بها على الأهمية التي اكتسبها التعليم العام في ظل الدولة الحديثة النشأة، إذ استمرت عملية افتتاح مدارس قروية جديدة، ولاسيما في والاشيا، إذ كان هناك في عام ١٨٥٩م (١٣٨١) مدرسة في القرى ضمت (٣٥,٤٥٠)طالبًا، وفي العام التالي كان هناك (٢١٢٩) مدرسة ضمت (٥٣,٥٨٠) طالبًا، ووصل عدد المدارس خلال العام الدراسي ١٨٦٠-١٨٦١م إلى (٢١٥٧) مدرسة ضمت(٥٦,٤٦٠) طالبًا، وفي ١٣ كانون الثاني ١٨٦٢م، لم يكن هناك سوى (٦٤) مدرسة قروية في جميع أنحاء مولدوفا، وفي صيف عام ١٨٦٣م، كشفت إحدى الإحصائيات عن تراجع في عدد المدارس، لكنه ربما أخفى بعض التقدم النوعي: ٢٠٩٦ مدرسة قروية، بها ٤٧٤٥٦ مدرسة عدد الطلاب، من المجموعة ٣ ١ ٣٢ فتاة ٢٤على الرغم من التقدم الواضح مقارنة بالمدة السابقة، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين تحقيقه في اتجاه التعليم الريفي (Berindei, 1979, p. 207).

خلال تلك المدة من حكم الامير كوزا تم تشكيل البنية السياسية والثقافية للدولة الرومانية الحديثة من خلال إعادة ضبط الحياة الروحية وآليات التعليم في الأنماط الحديثة، إذ تم إنشاء هيكل مؤسسي حديث من الناحية الثقافية وجرت عملية سريعة لتحديث التعليم وذلك من خلال تأسيس جامعتي ياش في عام١٨٦٠م وبوخارست في عام١٨٦٤م، فضلاً عن سلسلة من المؤسسات العلمية والثقافية ذات الأهمية الكبرى ومنها(الجمعية الرومانية للعلوم عام١٨٦٢م وجمعية العلوم الطبيعيةعام١٨٦٥م) (Georgiu, 2007, p. 118).

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي استقرار التعليم العالي في رومانيا وتزامن ذلك مع إنشاء الدولة الرومانية الحديثة في عام ١٨٥٩، وبموجب مرسوم التأسيس الصادر عن الأمير (ألكسندرو يوان كوزا) في عام١٨٦٠م، اكتسبت الأكاديمية العلمية السابقة لـ (ميهايليانا) رتبة ولقب الجامعة، وكانت تعد (الجامعة الوطنية) ويُعد المؤسس لها الأمير كوزا ليس فقط مؤسس الدولة الرومانية ولكن أيضًا مؤسس التعليم العام في رومانيا، وبعد عامين في ٤ حزيران١٨٦٢م، تأسست الهيأة المركزية لوزارة التربية تحت عنوان وزارة الثقافة والتعليم وكانت مسؤوليتها الرئيسة تنصب في تنسيق السياسات المعدة للوصول المجاني إلى التعليم (Wells, 2011, p. 21)

وبموجب المرسوم الصادر في١ نيسان١٨٦٦م جرى إنشاء الجمعية الأدبية الذي بلغ عدد أعضائها (٢١) عضوًا وتم اختيارهم من جميع المقاطعات الرومانية بواقع (أربعة من بوخارست وثلاث من كل من مولدوفا وترانسيلفانيا وبيسارابيا، واثنان من كل من مارامورس وبوكوفينا وبانات ومقدونيا) ولم يتمكن أولئك الدعاة للثقافة الرومانية من الاجتماع، إلا في آب١٨٦٧م، في بوخارست (Georgiu, 2007, p. 119).

رحب الأمير كوزا بتأسيس الجمعية الأدبية في ١٣ آب ١٨٦٧م التي أصبحت تعرف بأسم الأكاديمية الرومانية في عام ١٨٧٩م وكان هدفها الأساس هو تحرير قواعد اللغة الرومانية الموحدة، بهدف توحيد مختلف لهجات السكان الرومانيين الذين يعيشون في المجر وترانسيلفانيا وبوكوفينا وبيسارابيا ومقدونيا على المستوى الديني، وفي ٨ حزيران١٨٧٩م طلبت الأكاديمية الرومانية من الأمير كارول أن يصبح رئيسها الفخري (Lindenberg, 2016, p. 107) (Scurtu, 2004, pp. 376-377).

أما عن الظروف المعيشية لأفراد المجتمع الروماني فقد تحسنت تدريجياً في بداية القرن العشرين وانخفض عدد البيوت الطينية البدائية بين عامي (١٩٠٦-١٩١٣م)، من (٣,٨%) إلى (٢%) وزاد عدد الغرف في كل منزل، ففي عام ١٩٠٦م كان(١٤,٦%) فقط من المنازل تحتوي على ثلاث غرف و(٤,٥%) أكثر من ثلاث غرف، وفي عام ١٩١٣م كان(٤٢,٣%) من المنازل يحتوي على ثلاث غرف و(١٩,١%) يحتوي على أكثر من ذلك وفي بوخارست، واحد من كل عشرة منازل يحتوي على أكثر من ست غرف وفي العام نفسه تم بناء (١٦,٦%) من مجموع المنازل في المملكة من الطوب و(٣٢,٨%)بنيت من الخشب، و(٤٨%) من الخشب والجص أو الطوب واللبن، وخلص القائمون على التعداد السكاني لعام ١٩١٣ إلى أن

حوالي (٣٩%) كانوا من السكان الحضر وقدرت إعداد السكان الذين كانوا يعيشون في ظل ظروف صعبة بحوالي (٢٥%) من مجموع سكان البلاد (Georgescu, 1991, p. 175).

الخاتمة

١- أدى اتحاد أمارتي والاشيا ومولدوفيا عام ١٨٥٩م إلى بروز رومانيا كدولة قومية في البلقان من خلال انتخاب الأمير كوزا يتولى عرش الأمارتين وتوحيدهما أدارياً في دولة واحدة عرفت باسم (رومانيا).

٢- إن اعتراف الدولة العثمانية والدول الأوربية باتحاد الأمارتين مكن الأمير كوزا على استكمال الوحدة السياسية والإدارية لرومانيا.

٣- شهد عهد الأمير كوزا اصلاحات عديدة في المجالات كافة وكان لتلك الاصلاحات دور بارز ومهم في تحديث رومانيا، على الرغم من محاولة الأمير كوزا التفرد بالسلطة.

٤- على الرغم من تلك الاصلاحات، إلا أنها أثارت سخط السياسيين من الليبراليين والمحافظين بعدها أضرت بمصالحهم، مما أدى إلى اجبار كوزا على التنازل عن العرش عام ١٨٦٦م.

٥- كان مجيء الأمير كارول وتوليه العرش الروماني يعد بداية عهد جديد بالنسبة لرومانيا، إذ بدأت في عهده تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها أثر ودور مهم في تحديث وتنمية رومانيا.

٦- على الرغم من ما مرت به رومانيا من أزمات داخلية وأوضاع متوترة على الصعيد السياسي، إلا أنها تمكنت من الحصول على الاستقلال عن الدولة العثمانية عام ١٨٧٧م وذلك من خلال الدبلوماسية السياسية التي اتبعتها الحكومة الرومانية في أثناء الحرب الروسية – العثمانية.

٧- كانت الحكومات الرومانية المتعاقبة سواء في عهد الأمير كوزا أو عهد الأمير كارول تركز اهتماماتها في تطوير رومانيا اقتصادياً إذ هدفت إلى تطوير الزراعة والصناعة ووسائل النقل والمواصلات، فضلاً عن الاهتمام بالجانب التعليمي من خلال بناء المدارس ولاسيما في القرى والأرياف

٨- أصبحت رومانيا مملكة وتوج كارول كملك لمملكة رومانيا وذلك في عام ١٨٨١م، ومن ذلك الحين شهدت رومانيا تطوراً كبيراً في المجالات كافة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى.

قائمة المصادر

adrian Macovei) .(1989) .*Moldova Şi T Ara Românească De La Unificarea Economică La Unirea Politică Din 1859* . Iaşi: Universitatea,, Al. I. Cuza.

Anr, Sanici. (1866-1867.). *Fond Ministerul Justiţiei:Leg* .

Captivating History. (2021). *Romanian History A Captivating Guide To The History Of Romania And Vlad The Impaler.* Captivating History.

Carran, B. (1988). *Romania Enchantment Of The World Second Series.* Chicago: Childrens Press.

Clark, C. U. (1971). *United Roumania.* New York : Arno Press Inc.

Dan Berindei) .(1979) .*Epoca Unirii* . Bucureftl :Editura Academiei Republicii Socialis Te România.

Daniel, G. (1967). *Romania.* New York: Frederick A. Praeger.

Djuvara, N. (2016). *A Brief Illustrated History Of Romanians.* T. B. Humanitas, Trans. Bucureşti: Humanitas Publishing House.

Elena Alupoae) .(2012) .Alexandru Ioan Cuza's Economic Reforms Reflected 1n The Romanian Press From Transyl Vania: Telegraful Român And Gazeta Transilvaniei (1859-1866 .(*Acta Musei Napocensis: Actamn*.

Gavrila, V. L. (1985, (January No. 33). Political Elite In An Agrarian Country: Romania In 1866 – 1916, Leibniz-Institute For The Social Sciences. *Center For Historical Social*.

Gazeta Transilvaniei19) December, 1862 .(*Gazeta Transilvaniei*)Year Xxv, No. 99.(

Georgescu, V. (1991). *The Romanians A History.* (T. B. Bleyvroman, Trans.) Columbus: Ohio State University Press.

Glyn Daniel .(1967) .(*Romania •„Washington* .„New York: Frederick A. Praeger.

Grigore Georgiu .(2007) .(*Istoria Culturii Române Modern Comunicare* .Bucureşti : Comunicare.Ro.

History, Captivating. (2021). *Romanian History.* Captivating History.

Hitchins, K. (2014). *A Concise History Of Romania.* New York: Cambridge University Press.

Ioan Scurtu .(2004) .*Istoria Românilor În Timpul Celor Patru Regi (1866-1947)* Volumul I Ediţia A Ii-A .(Bucureşti: Editura Enciclopedică.

Ion Simionescu .(2018) .*Oameni Aleşi. Românii* .Bucureşti: Paul Edition.

Ion Ţurcanu .(2007) .*Istoria Românilor* .„Brăila :Editura Istoros.

Keith Hitchins .(2013) .*România 1866-1947.* Ed. A 4-A. Delia Răzdolescu Trad.: George G. Potra ،Bucureşti: Humanitas.

Mihai Bărbulescu .(1998) .*Istoria României* .Bucureşti: Editura Enciclopedică.

Monitorul Oficial .(1866) .*Monitorul Oficia*.

Nițelea, M. (2009). *Ceremonialul La Curtea Lui Carol I De Hohenzollern(1866-1914).* Bucureşti.

Oficial, M. (1866, Iulie 1). Monitorul Oficial.

Paul Lindenberg .(2016) .*Regele Carol I Al României*. Ediția A Ii .Traducere:Ion Nastasia ، Bucureşti :Editura Humanitas.

Popa, K. W. (1996). *Historical Dictionary Of Romania.* Lanham Md. & London: The Scarecrow Press Inc.

Prepared In The Eastern European And Levantine Division. (1924). *Rumania An Economic Handbook.* Washington : Government Printing Office .

Rosetti, D. R. (1897). *Dicţionarul Contimporanilor.* Bucureşti: Editura Lito-Tipografiei "Popular.

Sanborne, M. (2004). *Nations In Transition Romania* (Vol. Second Edition). New York: Library Of Congress.

Selejan-Guțan, B. (2016). *The Constitution Of Romania A Contextual Analysis.* Oxford And Portland: Hart Publishing.

Selejan-Guțan, B. (2016). *The Constitution Of Romania A Contextual Analysis.* Oxford And Portland: Hart Publishing.

Smarandache, E. H. (1988). *Istoria Moderna A Romaniei.* Bucureşti: Editura Didactică Și Pedagogica.

Sugiu, D. (1993). *From The Union Of The Principalities To The Creation Of Greater Romania 1859-1918.* Napoca: Center For Transylvanian Studies The Romanian Cultural Foundation Cluj.

The Encyclopaedia Britannica. (1910). *The Encyclopaedia Britannica.* New York: Encyclopaedia Britannica Company.

Victor Axenciuc .(2005) *.Legiferarea Si Instituponaliza Economiei Moderne In Romania (1856-1914 .(*Bucuresti :Academlei Române.

Wells, S. F. (2011). *Higher Education In Romania* . Bucharest: Unesco European Centre.

Поп, И. Б.-А. (2005). *История Румынии.* Москва: Весь Мир.

أبو القاسم عمر راجح. (٢٠٠٠). *ترانسلفانيا متى يبدأ المستقبل*. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن حميدة. (١٩٨٤). *جغرافية أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي*. دمشق: دار الفكر العربي.

فاتن محيي محسن القره غولي. (٢٠٢٢). *الشعلة الرومانية الحمراء*. بغداد: دار ومكتبة عدنان.

فهد عويد البعيجي. (٢٠١٥). *التطورات السياسية في رومانيا*. بابل: دار مؤسسة الصادق.

نيقولا دوبرتيان. (د.ت). *رومانيا المعاصرة* . د.م: دار ميريدياني للنشر.

Abu Al-Qasim Omar Rajeh. (2000). Transylvania When does the future begin? Cairo: Dar Al-Amin for Publishing and Distribution.

Abdul Rahman Hamida. (1984). Geography of Eastern Europe and the Soviet Union. Damascus: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Faten Mohi Mohsen Al-Qara Ghouli. (2022). Red Roman flame. Baghdad: Adnan House and Library.

Fahd Awaid Al-Baiji. (2015). Political developments in Romania. Babylon: Al-Sadiq Foundation House.

Nicholas Dobertian. (Dt.). Contemporary Romania. DM: Meridiani Publishing House.